الاحوال في الهند

من حديث المستر وكهام ستيد مع مهرجا بكانر

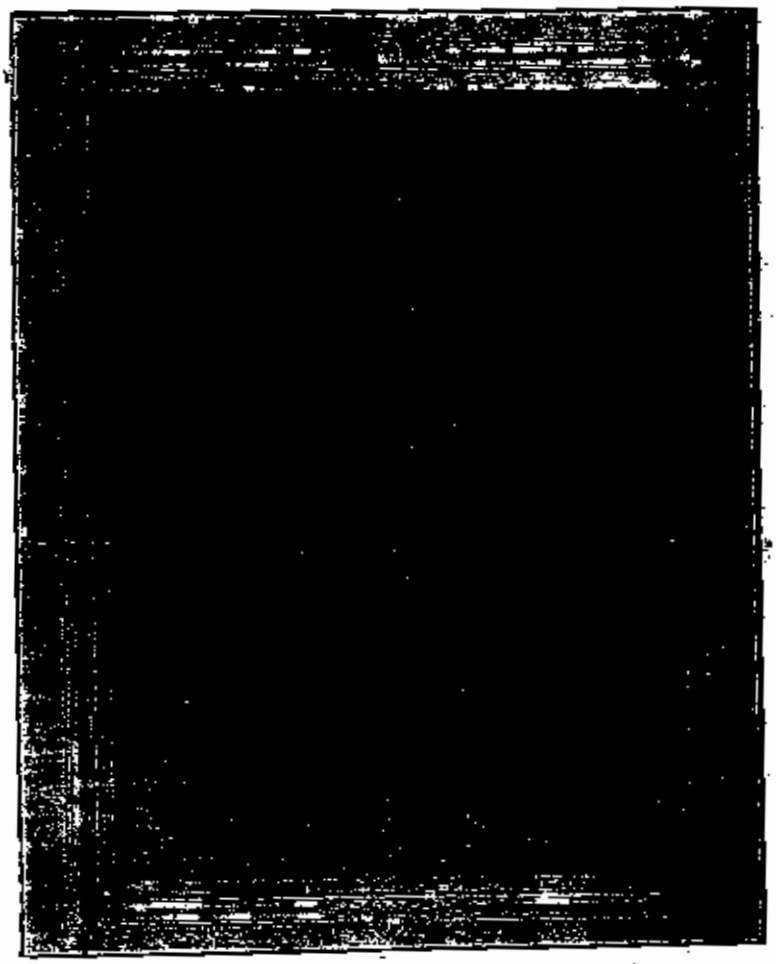

مهرجا بكانر

المنظر الاول — في ١٩ يناير سنة ١٩١٩ قاعة كبيرة في وزارة الخارجية الفرنسوية اعدّت لاول اجتماع عمومي يجتمعهُ مؤتمر الصلح في باريس . وهناك

جمهور من مكاتبي الصحف من الدول المتحالفة والدول التي على الحياد يتوسمون كل نائب حين دخوله . دخل القاعة رجل طويل القامة حسن الطلعة لابس ثوب جنرال بسيط من الخاكي . فتناجى الحضور وسوسة قائلين « مهرجا بكار نائب الهند وممثل امرائها » . وهذه اول مرة رأى اولئك المكاتبون ان الهند تختلف عن المستعمرات البريطانية

المنظر الثاني — في اجتماع جمعية الامم بجنيفا في ٦ سبتمبر ١٩٢٤ اعلن الرئيس المسيو موتا ان مهرجا بكار نائب الهند سيخطب فصفق لهُ الحضور تصفيق الترحيب فوقف الرجل الطويل القامة الذي رأيناهُ في مؤتمر الصلح بباريس ولكنهُ كان الآن لابساً ثياباً اوربية عادية وصعد على المنبر والتفت الى الرئيس وحنا رأسهُ لهُ وشرع يخطب . التفت الحضور اليهِ فاصغوا واعجبوا . حقائق يسردها بعبارات بليغة مختصرة مفيدة كانها من جوامع الكلم فاختلب الالباب بفصاحته وقوة حجته وحسن بيانهِ لانهم رأوا انهُ يقول ما يعني وهو مخلص فيما يقول . وبعد عشر دقائق نزل عن المنبر فدوى المكان بتصفيق الاستحسان . وكان ابلغ خطيب خطب بالانكليزية حينئذٍ

المنظر الثالث — في فندق ساڤوى بلندن في ١٧ اكتوبر سنة ١٩٢٤ في وليمة عيد ميلاد هذا الامير اذ بلغ الخامسة والاربعين وحولهُ جماعة من اولادهِ واقاربهِ واصدقائهِ والسابقين من حكام الهند ووزرائها والسيدات الاوربيات والهنديات ورجال السياسة والكتاب . فشرب الحضور سر ملك الانكليز امبراطور الهند ثم سرّ صاحب الوليمة راجين اعادة هذا العيد سنين كثيرة . وطال الاجتماع الى منتصف الليل وهم في سمر وانس وحبور

الحديث

سألتُ سموهُ في اليوم التالي منذ كم سنة كان في بلاد الانكليز وهل رأى فيها شيئاً من التغيير وكيف كانت الاحوال في الهند اثر رحلها

فقال كنتُ هنا منذ سنتين وبالطبع رأيت الآن تغييراً في امور كثيرة لا اراني اهلاً لابداء رأي فيهِ ولكنهُ مما يقوي اعجابي بما في النظم البريطانية من المرونة وبما في سليقة الشعب البريطاني السياسية من الصحة من حيث امورهم الداخلية .

اما الهند فليس من السهل وصف حالتها لانها تتغير من يوم الى يوم فاذا اردت ان تقف على جلية فكري فان اعظم ما يدهشني قلة اهتمام شعبكم باحوال الهند الحاضرة . لا شبهة انهم يهتمون باستقبل الهند ولكنني اودُّ ان اراهم يهتمون بحاضرها ايضاً ويعرفون حقيقتهُ حتى اذا نظرت الحكومة في امور الهند تجد من نواب الشعب ما يؤيدها

فقلتُ لهم ان سكان هذه البلاد يجهلون امور الهند جهلاً يرثى لهُ ولكنهم ليسوا قليلي الاهتمام بها كما يظهر وغاية ما في الامر ان ما كانوا يعرفونهُ عنها قد عتق وكاد يمحى من اذهانهم وما تعلموهُ عنها بعد ذلك لم يرتسم في اذهانهم حتى الآن اما الحكومة فلا تعدم تأييد الشعب اذا عرفت ما يجب ان تطلب تأييدهُ (ثم سرد المستر ستيد ما يعرفهُ الشعب البريطاني عن الهند الماماً)

فقال المهرجا هذا صحيح ولكنهُ لا يكفي فنحن في الهند ٣١٩ مليوناً او نحو خمس سكان المسكونة وفي اديانا وسياساتنا من الاختلاف كما في ممالك اوربا على الاقل فيحسن بسكان انكلترا ان ينظروا الى الهند كقارة كبيرة مختلفة الشؤون تستحق ان تعلم امورها كما تعلم امور اوربا . مثال ذلك مسألة التخوم فان تخومنا من الاوقيانوس الهندي قرب قراشي الى حدود الصين وسيام وفي اكثرها قبائل ليس الخلود الى السكينة من طبعها شريعتها الاخذ بالثار وعملها الغزو والسلب . ونحن مسالمون بالطبع ولكن اذا كان اتصالنا بالحكومة البريطانية يمنعنا من ان نقي انفسنا كان ذلك علينا وبالاً . وامراء الهند الذين انا منهم ولي الشرف ان مثلتهم في جنيفا يعلمون ذلك ويودون ان يتفق زعماء الانكليز وزعماء الهنود على ما يقوي اتصالنا بالحكومة البريطانية ويشرك فيهِ وجهة النظر الهندية اشراكاً تامًّا

ويحسن بي ان اوضح لك امراً جوهرياً قبل الخروج من هذا الموضوع متكلماً بصفتي الشخصية لا بلسان الهند البريطانية ولكنني على بينة تمَّا اقول من حيث الولايات الهندية المستقلة لانني صاحب ولاية من هذه الولايات ولانني رئيس مجلس الامراء فاننا نحن الامراء اصحاب هذه الولايات هنود اباً عن جد فلنا في الهند مصالح كثيرة تضطرنا الى الاهتمام بما يعود على الهند كلها بالفلاح والاطمئنان . ونحن كهنود نؤيد بكل قوانا النهضة الوطنية التي ترمي الى الحصول على كل الحقوق الوطنية ضمن الامبراطورية البريطانية . وهذه النهضة بلغت الآن اشدها وهي نتيجة لازمة عن الاتصال البريطاني . ويهمنا جدًّا ان نرى الحكومة البريطانية تقدم على

جعل حكومة الهند حكومة مسؤولة كجزء من اجزاء الامبراطورية البريطانية تحقيقاً للتصريح الذي اعلن في اغسطس سنة ١٩١٧ وذكر في فاتحة قانون حكومة الهند سنة ١٩١٩ . وانا واثق تمام الثقة أن مصلحة الهند ومصلحة بريطانيا تضمنان احسن ضمان ضمن الامبراطورية البريطانية ولذلك اتألم كلما سمعتُ اناساً منكم يقولون في جرائدكم «هل تستحق الهند ان نحتفظ بها وهل نحتاج اليها» . ثم ان بريطانيا تحتاج الى الهند كما تحتاج الهند اليها فان مصالحهما مشتركة متبادلة وانفصالهما يضرهما كليهما

وانا عارف حرج الموقف فان التوفيق بين مطالب الهنود ومطالب الامبراطورية يهمني ويهم اخواني الامراء وسائر زعماء الهند فالولاء للملك الامبراطور امر سهل وهو من مقتضيات طبعنا وشرفنا ونحن قائمون به كما يقوم الجندي بما يطلبهُ منهُ قائدهُ ولو كان فيهِ الموت الزؤام. لكن للحياة مطالب لا بدَّ منها فاذا لم يعش الهنود عيشة راضية توافق امزجتهم مع الذين يتولون ادارة بلادهم باسم امبراطورهم — الاسم المكرم المحترم في كل بلاد الهند — فقد يحدث من الحوادث بعد زمن ولو كان طويلاً ما يؤثر في ولاء الهنود الذي هو فطريٌّ فيهم ولكنهُ لا يستطيع ان يقاوم تلك الحوادث . وبعبارة اخرى ان الولاء الذي يقوى على مقاومة الحوادث يجب ان يكون لهُ اساس متين في اعمال الحكومة وادارتها لمصالح البلاد . وانا اسلّم ان هذا الامر ليس سهلاً ولكن الامور السهلة لا قيمة لها . ولا يزال يرنُّ في اذان الهنود نداء جلالة الملك الامبراطور الذي نادى بهِ الهنود مرتين المرة الاولى حينما طاف في بلاد الهند وهو ولي العهد وطلب منهم التضامن والتواد والمرة الثانية حينما اعلن لهم بنفسهِ ارتقاءهُ الى عرش الملك ووعدهم بتحقيق امانيهم . وارتشاداً بهذين النداءين لا ارى انهُ يصعب علينا ان نجد سبيلاً صالحاً للاتفاق مهما تعقدت اساليب السياسة الهندية

وهناك امرٌ آخر قبل الفراغ من هذا الموضوع . قلت اني آسف على ما يقال في جرائدكم عن فقدانكم الهند مما يدل على ضعف في الثقة ونقص في الشجاعة التي اوصلت بريطانيا وامبراطوريتها الى ما وصلتا اليهِ . وكذلك انا آسف على ما يقال احياناً من الاقوال الرجعية الدالة على ترك سياسة الاصلاح التي يراد بها التقدم المستمر الى ان تصير حكومة الهند دستورية مسؤولة عمَّا يُطلَب منها والرجوع الى السياسة المركزية الاستبدادية القديمة . فانهُ ان كان في تاريخ الاصلاح الدستوري

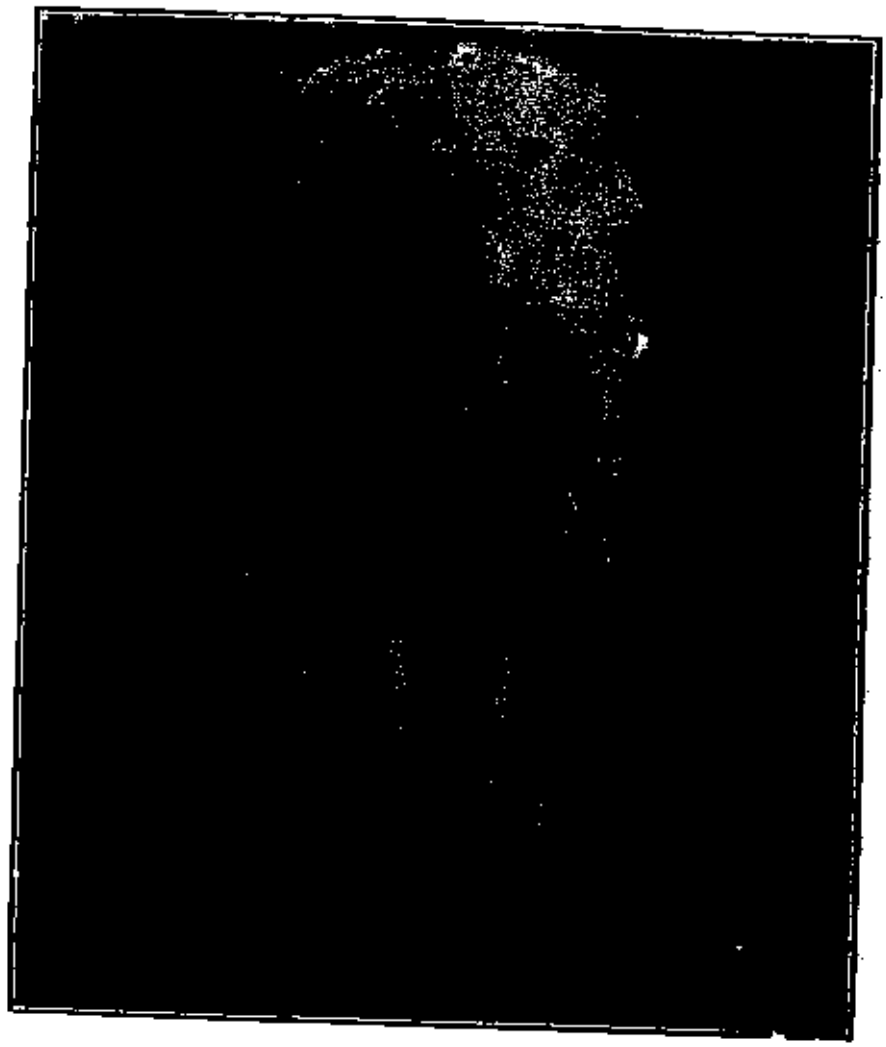

المستر وكهام ستيد

رئيس تحرير التيمس بلندن سابقاً ومحرر مجلة المجلات الانكليزية الآن

متقطف يناير ١٩٢٥

امام الصفحة ٢١

شيء اثبت من غيره فذلك الشيء هو استحالة الرجوع الى الوراء. ويتعذر عليّ ان اصدق انهُ يمكن ان يقوم اناس مسؤولون وفي يدهم سلطة ويبلغ الخطا ان يحاولوا السير في خطة تضاد ما فُطر عليهِ الشعب البريطاني وعندي ان مجرد التكلم في هذا الموضوع الآن مفعم بالضرر . ثم ان التقدم صعب وقد لا يجيء طبق المرام وقد تعترضهُ مخاطر كثيرة ولكن ان كان التقدم صعباً فالرجوع الى الوراء قضاء مبرم

فقلت لهُ لقد ذكرت مراراً الولايات الهندية ومحلها من الامبراطورية فهل تتنازل وتشرح لي هذا الموضوع

فقال حبًّا وكرامةً لان هذا الشرح يزيل ما علق بالاذهان مما لا ينطبق على الحقيقة ويؤيد ما قلتهُ سابقاً من قلة معرفتكم بالمسائل الهندية فانكم تذكرون الهند احياناً كأنها ولاية واحدة متصلة متضامنة بدلاً من انها بلاد واسعة مختلفة المصالح منها ما هو تابع لبريطانيا العظمى وهو الامبراطورية الهندية ومنها ما هو ولايات او ممالك مستقلة وهو ثلث بلاد الهند مساحة وخمسها في عدد السكان وبعض هذه الولايات اكبر من مملكة من ممالك اوربا الكبيرة فحيدر اباد مساحتها ٨٣٠٠٠ ميل مربع وميسور ٢٩٠٠٠ ميل وغوالبور ٢٥٠٠٠ ميل. وقد تقولون ما هي الولاية او المملكة الهندية فاجيب ذاكراً تعريف السر وليم لي وزير في كتابهِ « ولايات الهند الوطنية » وهو ان الولاية الوطنية شعب لهُ استقلال سياسي يسكن بلاداً هندية محدودة التخوم يخضع لحاكم مسؤول لهُ حقوق معترف بها من السلطة العليا في حكومة الهند تنطوي على استعمال كل ما يستعملهُ الملك المستقل ضمن حدود مملكتهِ » وهذه الحقوق مؤيدة بمعاهدات كثيرة وصداقة وولاء استمرَّا في بعضها كما في بلادي اكثر من مائة سنة . وقد قالت الملكة فكتوريا في منشور « اننا نعلن لامراء الهند الوطنيين ان كل المعاهدات والعهود التي عقدت معهم في زمن شركة الهند الشرقية المكرمة قد قبلناها وسنحتفظ بها تمام الاحتفاظ » . ثم صدر قرار البارلمنت مؤيداً ذلك وتكرر تأييدهُ في كل منشور صدر للهند. وكرر الملك الامبراطور تأييد هذه الحقوق حينما فتح مجلس الامراء قائلا ان امتيازاتهم وحقوقهم ورتبهم تحفظ لهم كاملة ويبقى هذا الوعد ثابتاً غير منقوض وغير قابل للنقض »

يقال احياناً ان الولايات الهندية مثل جزائر حكامها مطلقون في بحر الهند

البريطانية الدستورية . فاؤكد لك ان هذا الكلام لغوٌ لا يقوم لهُ وزن فان الامير الهندي لا يستطيع ان يبقى في منصبهِ اذا لم تكن حكومتهُ على اتفاق تام مع الفريق الاكبر من رعاياهُ . وبعض هذه الولايات وضعت دساتير لحكوماتها لا تقل حريةً وتوسعاً عن دستور الهند البريطانية بعد تنقيحهِ حسب القرار البارلماني في سنة ١٩١٩ . وبفخر اقول ان الادارة في كثير من هذه الولايات لا تقل انتظاماً عنها في اي قسم كان من اقسام الهند البريطانية ولا بدَّ من ان يكون الالوف من زوار معرض ومبلي قد رأوا في المعرض الهندي من مصنوعات الولايات الوطنية ما يؤيد قولي . ويسرني ان السياسة البريطانية القديمة سياسة قلة الثقة بالولايات الوطنية قد تبدلت بسياسة الثقة والتضامن وسينتج عن ذلك خير عظيم للفريقين . وقد كان من اول نتائجهِ انشاء مجلس الامراء حيث نجتمع برآسة حاكم الهند ونبحث في مصالحنا المشتركة

(ويلي ذلك سؤال من المستر ستيد عما يدفع شعوب الهند الى الولاء للملك الانكليز وكيف تفسَّر لهم علاقة بريطانيا بهم حتى يروا ما فيها من النفع وكيف يُقنع مئات الملايين من الشعوب الشرقية بان اتصالهم بشعب يسكن جزيرة يغشيها الضباب وهي على الوف من الاميال منهم هو في مصلحتهم . فاجابهُ المهرجا جواباً مسهباً خلاصتهُ ان لا ترسل انكلترا الى الهند الا رجالاً من افضل رجالها واوسعهم خبرة واكثرهم حنكة واليهم عريكة رجالاً يقصدون خدمة الهند وخدمة ملكهم

الى ان قال «ولكن لا بدَّ من ان يكون لكم سياسة محدودة واضحة بالنسبة الينا سياسة مبنية على معرفة تامَّة باحوالنا وليس من شأني ان ابين لكم ما هي هذه السياسة ولكنني اصارحكم باننا نحن امراء الهند قد علمنا الاختبار حقيقة ثابتة ورثناها ابآً عن جد وهي ان « سياسة فرِّق تسدْ » تعود بالفشل على الحاكم الذي يجري عليها . وان الزعم بان الهند أُخذت بالسيف زعم فاسد وافسد منهُ الزعم بانهُ يمكن حفظها بالسيف فانها انما تحفظ اذا عومل شعبها معاملة يرضون بها وترسَّخ في عقول جمهورهم ان الحكومة التي تحكمهم هي اصلح حكومة لهم وانها سائرة بهم سيراً اكيداً الى نيل ما تتوق اليهِ نفوسهم انتهى

والمستر ستيد Steed هو محرر مجلة الخلات الآن وقد نشر هذا الحديث فيها